المحاضرة الثالثة: تابع للدراسة التشريحية للسياسة العامة (أهداف السياسة العامة، مكوناتها، عناصرها، أهمية دراسة السياسة العامة في العالم الثالث)

أولًا: أهداف دراسة السياسة العامة:

إنّ الأسئلة الآتية تعد من بين الاهتمامات التي ينبغي لعلماء السياسية الإجابة عليها:

-ماهو المضمون الحقيقي لسياسة عدم الثقة؟

-ماهي الخلفيات الحقيقية المحركة لصنع السياسة العامة؟

-هل لبرامج تدعيم الشباب(منحة، قروض، توظيف جزئي) ارتباط بالاستقرار السياسي؟

-هل فعلا الانتخابات تؤثر على اتجاهات السياسة العامة؟

-من المستفيد الحقيقي من سياسة الضرائب أو برامج الدعم الرّيفي أو... ومن هم غير المستفيدين؟

وهذه الأسئلة تقودنا إلى السؤال المطروح في بداية هذا الجزء: ما هي أهم الأهداف المتوخاة جرّاء دراسة السياسة العامة؟، من خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى تحديد الأهداف الرئيسية من دراسة السياسة العامة[1]:

أولاً: تطبيق المنهجية العلمية في مواضيع السياسة العامة: وباعتبار أنّ دراسة السياسة العامة هو علم اجتماع تطبيقي يهتم بتطبيق أساليب علميه موضوعيه لتحقيق عدة أهداف، والتي تساهم في:

- تحسين قاعدة الفهم التحليلي البنّاء لعلاقات الترابط وحلقات الاتصال بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والعمليات السياسية؛
- إقامة التوازن الصحيح للربط بين المتغيرات المؤثرة والتابعة وتوفير قواعد بيانات يستند إليها عند الحاجة لها؛
- للتعرف على مشاكل السياسة العامة وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لها.

ثانيًا: نضج الفكر والتجارب السياسية: عن طريق:

- المساهمة في تفعيل وتثقيف الدور الفردي والجماعي والمؤسسي؛
- تبني الحكومات لسياسات صحيحة لتحقيق الأهداف المطروحة والتي تتلائم مع احتياجات وطالب وأهداف الأفراد والجماعات، من خلال اختيار أفضل السبل المناسبة مع أنسب مجالات التدخل لتعميم الفوائد الاجتماعية وتعظيمها.

ثالثًا: تأهيل العاملين في مجال رسم وتنفيذ السياسة العامة: يُفيدُ في:

---

[1] لزهر بن عيسى، « نشأة السياسة العامة»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، الموسم الجامعي: 2012-2013، ص ص 06-07.

- زيادة أعداد المتخصصين في دراسة السياسة العامة وظهور مجالات امتهان أعمال تحليل وتقويم السياسة العامة؛
- يساعد في تأصيل الأسلوب العلمي للتصدي للمشاكل الاجتماعية؛
- توفير البدائل والحلول للمشاكل المطروحة والتي يتم تحليلها وتشخيصها بدقة.

رابعًا: مساعدة الحكومة في:

- وضع البرامج والسياسات العامة التي يمكن أن تلقى التأييد والدعم الدولي كدعم المؤسسات المالية والدولية؛
- التنبؤ بالسياسات العامة الخارجية التي تؤثر على السياسات الحكومية الداخلية؛
- التعرف على المحددات التي تقيد الحكومة في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة.

خامسًا: فهم إجراءات وخطوات العمل السياسي: وذلك من خلال:

- التعرف على الأجهزة و الاشخاص المتفاعلين في بيئة السياسة؛
- التعرف على ما تقوم به الحكومة من نشاطات وما تنشئ من برامج وما يترتب عنها من نتائج مباشرة وغير مباشرة، ملموسة أو غير ملموسة، قصيرة المدى أو بعيدة المدى.
- شرح الكيفية التي يتم بناء عليها رسم وتحليل وتنفيذ وتقويم السياسة العامة(ما هو كائن)؛
- شرح الطريقة التي يجب أن ترسم وتنفذ السياسة العامة من خلالها للقائمين بمسؤليات العمل الحكومي لتحقيق اكبر كفاءة وفاعليه في تحقيق الأهداف (ما يجب أن يكون).

سادسا: تفيد في:

- إحداث التأثير الإيجابي في عمليات رسم السياسة العامة وخطوات وإجراءات العمل السياسي.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في ترشيد استخدامات الموارد العامة والى تحقيق اهداف الحكومة بأفضل الاساليب والبدائل المتاحة.
- مصلحة الأفراد، مصلحة الوطن و الأمة و ذالك بإستخدام وسائل قانونية فالسياسة العامة قد تعني الرغبة في أن يكون إزدهار و تطور داخل الوطن و بالتالي الإستقرار
- معرفة أولويات الحكومة والمشاكل التي تحتل الصدارة في جدول الأسبقيات.

سابعًا: هدف تطبيقي للنظريات الاجتماعية: أما دراسة السياسة العامة فهي علم اجتماع تطبيقي يتخصص في استعمال أساليب عملية موضوعية لتحقيق هدفين:[1]

- شرح كيفية قيام الحكومة برسم السياسة العامة وتنفيذها وتقييم آثارها ونتائج تطبيقها؛

[1] وليد البهجة، " السياسة العامة"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3Jl4jTZ بتاريخ: 2023/02/15.

- مساعدة المسئولين على رسم السياسات العامة أكثر فاعلية وأقدر على النجاح في تحقيق الأهداف.

بعبارة أخرى، إنَّ دراسة السياسة العامة جهد علمي منظم هدفه فهم وتحليل وتقييم الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها في خدمة المجتمع ورعاية مصالحه، من ناحية والمساهمة في تحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومي سواء في رسم أو تقييم السياسة فمحور اهتمامات هذا العلم هو في واقع الأمر جوهر العمل الحكومي وهدفه التأثير في عمليات رسم وتنفيذ السياسة العامة.

ثامنًا: معرفة واقع السياسات العامة: وذلك من خلال:

- استطلاع نظرية وواقع السياسة العامة في إطار أدبيات الحقل؛
- وصف نظرية وواقع السياسات العامة كحقل من حقول المعرفة؛
- تحليل نظرية وواقع السياسة العامة في إطار مقارن يأخذ في الحسبان تطور علم السياسة بشكل خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام؛
- تقييم مدى تطور أو ثبات آليات صنع وتنفيذ السياسات العامة ومدى ملائمتها لمتغيرات كل عصر وحقبة زمنية معينة؛
- حداثة موضوع السياسة العامة في إطار علم السياسة وبقية فروع العلوم الاجتماعية الأخرى؛
- محاولة الجمع بين النظرية والواقع؛
- ندرة ما كتب عن نظرية وواقع السياسة العامة خاصة باللغة العربية، وبالتالي نأمل أن تساهم هذه الدراسة في توضيح بعض الغموض في هذا السياق.

ويرى الدكتور فهمي الفهداوي في كتابه الشهير : "**السياسة العامة**": بأنّ الأهداف المترتبة عن دراسة السياسة العامة بأنّها أهداف موضوعية دفعت المعنين لدراسة السياسة العامة والاهتمام بمحاورها في سبيل تحقيق افضل تغطية استيعابية للأهداف المرجوة. ومن أهم الأهداف:

أ– تطبيق المنهج العلمي الصحيح في دراسة قضايا السياسة العامة.

ب– دعم الإمكانات والقدرات المهنية في عملية السياسة العامة.

ج– تنضيج الأفكار والتجارب السياسية.

ثانيًا:–مكونات السياسة العامة[1]

في علم السياسات العامة نرى بأنّ القرارات التي يتخذها أعضاء الحكومة وممثلوها هي قرارات فيها قدر معيّن من النظام الذي لا يجعلها قرارات عشوائية. وقد قام ديفيد ايستون David Easton 1965، بشرح فكرة التأثر البيئي بالتأكيد على أنها الأشياء التي تتفاعل مع بيئاتها فتؤثر على هذه البيئات في

[1] أمينة سرير عبد الله، « تحليل السياسات العامة»، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر: تخصص إدارة محلية، (جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2019-2020، ص 11.

نفس الوقت الذي تؤثر هي فيها. أي أنّ قرارات الحكومة تتأثر بالبيئات التي تحيط بالحكومة وعلى الأخص البيئة التنظيمية والبيئة الاجتماعية والبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية والبيئة الدولية.

بالنسبة لنظرية النظم تعدّ السياسة العامة" نتيجة استجابة النظام السياسي في الدولة لضغوط بيئية، وأنّ هذه الضغوط تمثل مدخلات يتلقاها النظام السياسي ويقوم بتحويلها داخل الجهاز الحكومي وبعبارة أخرى تعتبر قوى البيئة الضاغطة هذه مدخلات النظام السياسي كما تفسّر البيئة على أنها العوامل والظروف المحيطة بالنظام السياسي والخارجة عنه، أمَّا النظام السياسي فهو مجموعة المؤسسات والأجهزة والإجراءات التي من سلطتها توزيع القيم داخل المجتمع. مخرجات النظام السياسي هي قرارات بتوزيع القيم، وهذا التوزيع يتم عن طريق سياسات عامة تعكس العمليات التالية:

1- **المدخلات:** مجمل الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة.

2- **التحويل:** استيعاب المطالب في أبنية النظم التشريعية والتنفيذية، وتتضمن هذه العملية أربع وظائف وهي: التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع السياسة العامة، تنفيذ هذه السياسة.

3- **المخرجات:** مثل استجابة النظام السياسي للمطالب الفعلية والمتوقعة، هذه الحلول هي مخرجات النظام السياسي تتخذ شكل سياسات عامة توفق بين وجهات النظر المتصارعة.

4- **التنفيذ:** هو كل ما يلزم القيام به من أعمال بقصد تحقيق الأهداف، أي هو ترجمة للسياسات العامة بما تنطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج.

5- **التغذية العكسية:** تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج قراراته وسياساته، وهي تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة. وحسب **ألموند** تمثل السياسة العامة:" محصلة عمليات منتظمة من تفاعل المدخلات مع المخرجات للتعبير عن أداة التغيير السياسي في قدرته التنظيمية والتوزيعية والرمزية ...الخ من خلال القرارات السياسية".

وتتمثل عوائد السياسات في النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل، وسياسات الرفاهية مثال: يمكن أن يضرب لقياس الحصيلة المتحققة من خلال المبالغ المقترحة فعلا للمستفيدين من هذه السياسة. و كذلك عددهم ومعدل ما يحصل عليه كل منهم. ولكن ما حصيلة ذلك العمل وتلك المساعدات؟ هل أدت إلى زيادة الأمان لدى الأفراد وزيادة الارتياح عندهم، أم أنها قللت من مبادراتهم ونشاطاتهم؟ وهو سؤال قد يصعب الإجابة عليه ولكن إثارته قد تساعدنا على فهم العلاقة بين السياسة والمتحقق الفعلي والنهائي منها. وهو ما ينبغي مراعاته من جانب محللي السياسات العامة وصانعيها، وهي تساعدنا على التأكد مما إذا كانت السياسات العامة تصب في الوعاء الموجهة إليه وتتوصل إلى الأهداف التي شرّعت من أجلها أم لا، وهذا التساؤل يدخل في تقييم السياسات العامة[1].

شكل رقم (01) نظام عمليات السياسة العامة

[1] أمينة سرير عبد الله، مرجع سابق، ص 13.

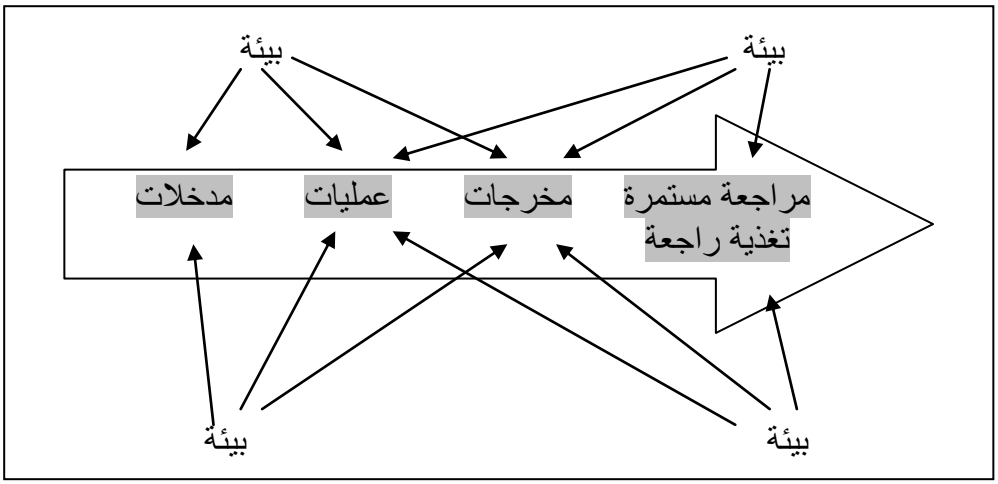

المصدر: أمينة سرير عبد الله، مرجع سابق، ص 13.

نلاحظ أنّ منظور تحليل النظم لم يتناول المؤثرات غير الرسمية في قرارات السياسة العامة، أي تلك الأطراف والقوى التي تدخل في رسم وتنفيذ السياسة العامة، رغم ما قدمه من نظرة شاملة حول صنع السياسة العامة ومحتوياتها.

ثالثًا: عناصر السياسة العامة:

المقصود بعناصر السياسة العامة هي جملة المكونات التي تتكون منها، أي التعرف على ما تشتمل عليه السياسة العامة والظروف والمطالب المشكلة لها والتي من خلالها تتم عملية صياغة السياسة العامة، ذلك أنَّ هيكلة السياسة العامة ترتبط وتتشكل عبر مجموعة عناصر تمثل محصلة مفاهيم سلوكية مترابطة ومتفاعلة تنبثق عن فهمنا الاكاديمي التحليلي (النظري والعملي) لماهية السياسة العامة، فما هي أهم وألزم عناصرها الأساسية.

يرى الأستاذ علي بن علال أن عناصر السياسة العامة هي[1]:

- **المطالب الأساسية والاحتياجات:**

وهي ما يطرح على طاولة الحكومة من طرف المواطنين بصرف النظر عن هويتهم وانتمائهم وأجناسهم، وتتمثل في الاحتياجات الاجتماعية المختلفة، حيث تعمل التنظيمات الموجودة في النظام السياسي كالجمعيات المحلية والأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط والرأي العام ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب، بهدف إثارة انتباه راسمي السياسة العامة، وبالتالي تعد نقطة البدء في عملية صنعها.

ويمكن اعتبارها أيضًا، بأنّها الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو إنجازها من قبل الموظفين الرسميين في طبيعتها. حيث تتراوح بين الإلحاح على فعل شيء ما أو المطالبة بالحد من فعله **مثل: مطالب النّقابات حول توقف الإدارة عن تسريح العمال.**

[1] علي بن علال، " عناصر وخصائص السياسة العامة"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3lrZsGw بتاريخ: 2023/02/15.

والمحصِّلة أنّها كل ما يقدم ويطرح على طاولة المسئولين في الحكومة من قبل أبناء المجتمع والمواطنين بغض النظر عن هوياتهم وأجناسهم وصفاتهم الرسمية وغير الرسمية؛ مما يجعل تلك المطالب المطروحة **مُولّدا وسببا وجيها** نحو إثارة انتباه الحكومة للبدء أو المباشرة في دراسة عملية صنع السياسة العامة المطلوبة ازاءها.

- **قرارات السياسة العامة:**

وهي القرارات التي تتخذها الجماعات الرسمية (صانعو القرارات والموظفون العموميون) المخولة بإصدار المراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي الذي قد يكون إيجابيا كما قد يكون سلبيا (الفعل أو عدم الفعل، الاستجابة أو عدم الاستجابة).

فهي كل ما يصدره المسئولين الحكوميين المخولين قانونيا ورسميا من الأوامر ومن التوجيهات المعبرة عن محتويات وإجراءات السياسة العامة، وتشمل على قرارات تشريع القوانين و إصدار الأوامر التنفيذية ووضع القواعد الإدارية وتقديم التفسيرات القضائية الهامة للقوانين، وهنا ينبغي التفريق بين **القرارات الحاسمة:** مثل القرارات الفعلية المنظمة والضابطة لمجال معين كمعالجة البطالة، التضخم، السكن، التعليم، الصحة، البيئة، النقل؛ **والقرارات الروتينية:** (الخاصة بتسيير المواطنين مثل: قرار انقطاع الكهرباء من... وإلى... أو تغيير مسار ولاية إلى ولاية على الطريق المحدد بسبب اعمال صيانة أو غيرها، أو إصلاح المياه الشَّرُوب على الساعة كذا...

- **محتويات السياسة العامة:**

ويصطلح عليها بـ: إعلان محتويات السياسة أو التصريحات السياسية أو بما يسمّى ببيان السياسة العامة[1].

وتتمثل في الخطابات والإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع أو الرأي العام، والتي تعبر عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به وكذا موقفها إزاء المشاكل المطروحة كالتلوث والجريمة والبطالة والفساد وتبديد الأموال...، " وهي التعبيرات والتفسيرات الرسمية لمضمون السياسة العامة أو العبارات الموحية بالسياسة العامة وتشمل الأوامر الشفوية والتفسيرات والضوابط المحددة للسلوك وأداء الحكام؛ وحتّى خطب المسؤولين وشعاراتهم بالإضافة إلى بيانات وأقوال الموظفين الرسميين المعبرة عن المقاصد العامة لاتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به لتحقيق الأغراض والأعمال الموجهة نحو المجتمع"[2].

وهذا الإعلان قد يتخذ صيغًا من حيث اشتماله على الصفة الرسمية وعلى نية الجهات المسئولة نحو القيام بعمل ما، والهدف المرجو منه، أو من حيث كونه متأتيا بصيغة أوامر وتعليمات موجهة للأجهزة الإدارية في الدولة، وفي جميع الأحيان فإنّ الغاية من الإعلان، لبيان جهد الحكومة وسعيها من أجل

---

[1] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص 22.
[2] المرجع نفسه.

النّفع الاجتماعي، ولمنع الاشكاليات وفهم مضمون السياسة العامة عند جميع الأطراف الرسميين وغير الرسميين، بما يدلل يقينًا ويعبر عن الموقف الحكومي الواضح، كتلك التصريحات الحكومية الرسمية المعلنة حول السياسة العامة في التعامل إزاء قضايا التلوث والطاقة وظاهرة البطالة والرعاية الصحية للأطفال، وغيرها[1].

- **الأعمال الموجهة:**

تشمل السياسة العامة الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة، ولا تشمل التصرفات العفوية أو العشوائية أو غير القابلة للتنفيذ التي تصدر من قبل بعض المسئولين كالشعارات أو الأمنيات أو البرامج غير الهادفة.

- **مخرجات السياسة العامة:**

وتتمثل في البيانات والمؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة، والتي تمثل ما تم إنجازه نتيجة القرارات المتخذة، وتعني ما أنجزته الحكومة بالمقارنة مع ما تدعي إنجازه مستقبلا، وبالتالي فهي لا تشمل النوايا والوعود[2].

وتتمثل في محصلة النتائج المتطورة والمعطيات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة عند عملية تنفيذها، كما تمثل تلك المخرجات الحكم أو الفيصل بين ما أعلنته الحكومة من وعد بالعمل والتنفيذ، وبين ما تحقَّق فعليا من ذلك الاعلان أو الوعد بشكل مرئي ومتجسد للعيان بحيث قد تأتي تلك المخرجات مرضية وكما كان يتوقع لها، أو غير مرضية ويؤكد هذا أهمية ودور التنفيذ للسياسة العامة.

وهي تُسمّى كذلك مخرجات السياسة أو نتائجها، وهي المؤشرات الملموسة الناتجة من السياسة العامة والتي تمثل الأشياء المنجزة كنتيجة للقرارات المتخذة والبيانات الوصفية. وتعني المخرجات ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلا: كالضرائب والطرق المنجزة والخدمات المقترحة والحلول التي ترفع من تبادل السلع بالإضافة إلى التصريحات والقوانين[3].

- **آثار السياسة العامة:**

وتتمثل في العوائد المحصلة والنتائج المستقاة (المنظورة)، المقصودة أو غير المقصودة جرَّاء السياسة العامة التى تجسم دور الحكومة ازاء القضايا والمشكلات، التي يتلقاها المجتمع والناتجة من اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات محددة من قبل الحكومة والتي تكون مقصودة أو غير مقصودة؛ ومثال ذلك سياسة الرفاهية في المجتمع هل أدّت إلى زيادة المتعة والارتياح؟ أم قللت من مبادراتهم ونشاطاتهم؟

هل إنّ رفع الأجور (أجور الموظفين) بأثر رجعي من 2008 أدّى إلى تقوية القدرة الشرائية أم العكس؟ أم صاحبه غلاء في الأسعار؟[4]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة (منظور كلي في البنية والتحليل)**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص 41.

[2] علي بن علال، " عناصر وخصائص السياسة العامة"، مرجع سابق.

[3] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص 22.

[4] المرجع نفسه.

إنَّ لكل سياسة عامة حين تنفيذها آثارا معينة قد تكون إيجابية لكنها مصحوبة بمضاعفات وأثار سلبية. وبهذا تكون آثار السياسة العامة محورا هاما من محاور تحليل السياسة العامة إزاء التأكد من كون السياسة العامة خدمت أغراضَها التي شرعت مِن أجلها أم لا.

فآثار السياسة العامة تمثل صداها في المجتمع، وما تحققه من عوائد سواء بالرضى والقبول أو بالرفض والتنديد، فلكل سياسة عامة آثار معينة، فإمَّا أن تكون إيجابية وناجحة بمعنى أنَّها تحقق المصالح العامة وبالتالي رضى المواطنين، وإما أن تكون سلبية وفاشلة بمعنى أنها لا تحقق أهدافها، وهنا لابد من سياسة عامة أخرى جديدة تحل محلها وتحاول أن تحقق ما عجزت عن تحقيقه سابقتها.

إنّ آثار السياسة العامة قد تساعدنا في فهم العلاقة بين السياسة العامة وواقع تنفيذها وهذا بغرض التأكد من أنّ السياسة العامة تصب في الوعاء الذي وجهت إليه وتحقق في آن واحد مجمل الأهداف التي شرعت ووضعت من أجلها.

رابعًا: أهمية دراسة السياسة العامة في العالم الثالث

تكتسب دراسة السياسة العامة أهمية خاصة في العالم الثالث وتظهر أهميتها فيما يلي[1]:

1)- تكتسب منهاجية السياسة العامة أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التى يكاد يتطابق فيها تعريف السياسة العامة مع نشاط الدولة لما تضطلع به الدولة فى غالبية تلك المجتمعات من دور أساسى.

2)-لاشك أنَّ الدول النامية أكثر احتياجا إلى الأساليب المنهجية التى يقدمها علم السياسات العامة وإلى الأساليب الفنية المرتبطة بهذه الدراسات.

3)- إنّ حاجة هذه الدول إلى التخطيط الاستراتيجى بعيد المدى والدور الأساسى للحكومة وللسياسات العامة فى تسيير شئون المجتمع وندرة الموارد الاقتصادية التى تجعل الإنفاق على أحد المجالات على حساب حرمان إشباع حاجات اساسية اخرى قد تتساوى أو تتعاظم أهميتها. وأثر ذلك على المسألة المتعلقة **بشرعية النظام**، (la légémétie de pouvoire politique) كل ذلك أكثر وضوحا فى معظم الدول النامية عن غيرها من الدول.

4)- إنّ المنهج النظمى الذى تستند اليه الدراسة العلمية للسياسات يفترض التنسيق والتكامل بين المنظمات والأنشطة المختلفة وهى اشياء ترتبط بمرحلة معينة من مراحل التقدم الاجتماعى لم تصل اليها معظم الدول النامية.

5)- إنَّ مثل هذه الدراسة تطلب أن تتوافر فى المجتمع ثقافة سياسية ديمقراطية تسمح بتبادل وجهات النظر واحترام المصالح المتباينة وقبول الحلول غير التقليدية ولذلك كان لابد من التركيز عن نشر هذه الثقافة الديمقراطية.

---

[1] لزهر بن عيسى، « أهمية دراسة السياسة العامة في العالم الثالث»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، الموسم الجامعي: 2012-2013، ص 18.

6)-إنّ هذا العلم يسمح بالتشخيص والتوصية والإنجاز في مجالات متعددة منها تحسين عمليات صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات في المجالات المختلفة، ومواجهة مشكلات التنمية والتحديث إلى جانب النظر في بدائل المستقبل في مجالات الحكم والإمكانيات السياسية.

بالإضافة إلى ما سبق فإنّ الأستاذ علي بن علال يرى أهميتها كذلك تكمن في: [1]

- الآن وخلال مرحلة التسعينات وما بعدها و انتقالا إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين حيث حصلت تبدلات في دور الدولة و ارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين **الخاص و العام** فضلا عن تزايد و تعاظم الأدوار للشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية في صياغة الأوليات للسياسات العامة وتحديد مساراتها وقد ساعد على تبلور هذا الدور التغيير في مفهوم **السيادة** و التّسارع في الإنجازات المعلوماتية وفي ثورة الاتصالات التي منحت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمات حقوق الانسان و القدرة السريعة على التدخل في السياسات العامة الدَّاخلية للدول ومن ثمَّ التأثير في مضامين هذه السياسات و تعديلها أو تغيير توجهاتها و ظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة و عن دور الشركات الكبرى و منظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات العامة وعن دور ما يسمى القطاع الثالث المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة العامة.
- كل التطورات اسهمت في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أنَّ السياسات العامة ما هي إلَّا محصلة متجمعة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستويين المحلي والمركزي والسياسات العامة في ضوء ذلك تعبير عن إرادة الفاعلين و المؤثرين الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منتظمة صارت تعرف اليوم باسم شبكة السياسة POLICY NETWORK

كما يمكننا القول بأنّ أهميتها تتزايد في العالم الثالث وذلك بسبب:

- بقاء اعتماد دول العالم الثالث في معالجتها لمشاكل السياسات العامة بنفس الأنماط التقليدية منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، بينما تطورت أطر الصنع والرسم إلى إشراك جميع الفواعل مهما تكن هامشية، وبأساليب كمية ومعادلات رياضية معقدة؛
- تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية، وتنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي القومي وتوجيه الموارد الاقتصادية بسد حاجات عموم المواطنين ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة و ضرورة توفيرها و تحقيقها كالتعليم و الصحة والمواصلات وإقامة الجسور وتوفير فرص العمل وتنظيم التجارة وإقامة الصناعات و تأميم المشروعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية؛

---

[1] علي بن علال، " عناصر وخصائص السياسة العامة"، مرجع سابق.

- ضرورة نهوض الدولة بالمقابل بمؤسساتها الحكومية لغرض القيام بتوفير الخدمات للساكنة وغير ذلك مما يتعدى حدود القطاع الخاص و قدراته الخدمية والاضطلاع به في إطار السياسة العامة؛ وكانت هذه الضرورات تشكل مطلبا هاما بالنسبة **للدول النامية التي حظيت بالاستقلال الوطني و السياسي** عن الحكم الأجنبي وسعيها في مباشرة بنائها الاقتصادي والتنموي وتحسين أوضاعها المتردية من خلال إشرافها على وضع وتنفيذ العديد من السياسات العامة الشاملة في المجتمع وهذه الاسباب هي التي جعلت السياسة العامة ذات اهمية متقدمة في الحياة المجتمعية في العالم الثالث وبوصفها المحور الفاعل في دراسات علم السياسة وأبحاثه و توجيهاته[1].
- ثورة التكنولوجيا والمعلومات والتي جعلت العالم قرية صغيرة مكشوفة، مكّن شعوب العالم الثالث من إجراء مقارنات بتلك المتقدمة وما تعيشه من حالة رفاه ذات بَوْن شاسع بينها وبين مثيلاتها في العالم الثالث، حدى بالشعوب إلى مزيدٍ من الضغط المتواصل على الأنظمة السياسية وصناع القرار لتحسين حياة الساكنة والاستجابة لمشاكلهم ومتطلباتهم.
- بصورة عامة فإنَّ علماء السياسة اليوم قد حولوا اهتماماتهم الى دراسة قضايا السياسة العامة وبرزت من خلال ذلك دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي و المؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة؛ فضلا عن الاهتمام ببنية المؤسسات الحكومية وممارساتها وبدور المؤسسات السياسية غير الحكومية والمؤسسات الاهلية والأفراد في صنع السياسة العامة الى جانب معالجة السياسة العامة المقارنة وحاليا هناك موضوعات خاصة في الجامعات الغربية تدرس بوصفها محاور مستقلة تعنى بها العلوم السياسية مثل[2]:
  - ❖ سياسة التمدن؛
  - ❖ سياسة الرَّفاه؛
  - ❖ سياسة مكافحة الجريمة؛
  - ❖ سياسة حماية البيئة؛
  - ❖ سياسة الحريات العامة.
- تبرز الحاجة كذلك مقارنة بالتنمية التي قطعتها الدول المتقدمة، مع دول العالم الثالث التي عجزت عن تلبية أبسط أساسيات العيش الكريم: ماء، كهرباء، غذاء، طرق، ...إلخ، وقدرة المواطن بفعل وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام على إيصال مشاكله إلى صُنّاع القرار، وتطور العلاقة الاتصالية بين الأنظمة السياسية في العالم الثالث وبين شعوبها.

---

[1] بتصرف عن علي بن علال، " عناصر وخصائص السياسة العامة"، مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.